

MAZARS
مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون

E&Y
المتضامنون للمحاسبة والمراجعه
محاسبون قانونيون

**ملخص القوائم المالية المستقلة لبنك الامارات
دبي الوطني وتقرير الفحص المحدود عليها
شركة مساهمة مصرية
عن الفترة المالية المنتهية
في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤**

تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / اعضاء مجلس ادارة بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م"

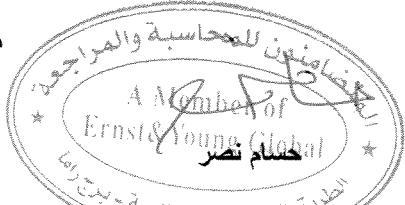
راجعن القوائم المالية لبنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية" عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملحصنة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٣ نوفمبر ٢٠١٤ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ طبقاً لقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف و القياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزي المصري بجلساته المنعقدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملحصنة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المخصصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المستقلة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤.

ومن أجل الحصول على تفاصيل أشمل للمركز المالي للبنك في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ ونتائج أعماله عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتها، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ وتقريرنا عليها.

القاهرة في: ٥ نوفمبر ٢٠١٤

مراقبة الحسابات



رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية "٨٢" المتضامنة للمحاسبة والمحاسبة E&Y

محاسبون قانونيون ومستشارون

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
MAZARS مصطفى شوقي

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المستقلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤

٢٠١٣ ديسمبر ٣١ ٢٠١٤ سبتمبر ٣٠

(جميع المبالغ بالآلف جنيه مصرى)

		الأصول
٢٠٥٦٨٢٢	٣٤٣٦٧٣٢	نقدية وارصدة لدى البنك المركزي
٦٩١٦٠٢٨	٥٩٨٣٢٨٠	أرصدة لدى البنوك
١٢٦٠٧٦٨	٢٠٦١٩٨٢	أون خزانة
٦٥٤٦٥٢٠	٦٦٥٨٠٣٤	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
١١٢١٧	٢٠٢٨٣	مشتقات مالية
٥٩٥٧	٥٩٠٧	أصول مالية بغرض المتاجره
٢٨٥٠٢١٦	٤٢٢١٠١٦	استثمارات مالية متاحة للبيع
٩٩٨٩٦	٩٩٨٩٦	استثمارات في شركات تابعة
١٣٨٩٥	٩٠٧٩	أصول غير ملموسة
١٤٩١١٠	٢٦٩٥٩٨	أصول أخرى
٤٣٩٧٨٣	٤٢٨٣٧٦	الأصول الثابتة
-	١٨٦٠	أصول ضريبية موجلة
٢٠٣٥٠٢١٢	٢٣١٩٦٠٤٣	اجمالي الأصول

الالتزامات وحقوق الملكية

		الالتزامات
٦٠٨١٤٤	١٦١٤١٦٥	أرصدة مستحقة للبنوك
١٦٧٧١٢٤٦	١٨٦٦١٤٥٥	ودائع العملاء
٤٢٧٢	٥٢٩٦	مشتقات مالية
٣٧٦٢٢٧	٤٤٧٥٠٩	الالتزامات أخرى
٥٦١٧٤	٦٨٣٦٣	مخصصات أخرى
٧٢٦٦٠	١١٧٧٠٠	الالتزامات ضرائب الدخل الجارية
٨٧	-	الالتزامات ضريبية موجلة
١٧٨٨٨٨١٠	٢٠٩١٤٤٨٨	اجمالي الالتزامات

		حقوق الملكية
١٧٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
١١٠٢٠٠	(٢١٥٤٠)	احتياطيات
٦٥١٢٠٢	٦٠٣٠٩٥	أرباح محتجزة
٢٤٦١٤٠٢	٢٢٨١٥٥٥	اجمالي حقوق الملكية
٢٠٣٥٠٢١٢	٢٣١٩٦٠٤٣	اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة متعممة للقواعد المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلام جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤

<u>٢٠١٣ ٣٠ سبتمبر</u>	<u>٢٠١٤ ٣٠ سبتمبر</u>	<u>(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصرى)</u>
٩٤٣ ٩٩٦	١٢٥٥ ١٧٠	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٤٣٣ ٠٣٣)	(٥٩٠ ٦٦٣)	تكلفة الودائع والتکاليف المشابهة
<u>٥١٠ ٩٩٣</u>	<u>٦٦٤ ٥٠٧</u>	صافي الدخل من العائد
١٨٥ ٧١٩	٢٢٦ ٠٠٥	إيرادات الأتعاب والعولات
<u>(٢١ ٧٢٦)</u>	<u>(٢٦ ٠٧٢)</u>	مصاروفات الأتعاب والعولات
<u>١٦٣ ٩٩٣</u>	<u>١٩٩ ٩٣٣</u>	صافي الدخل من الأتعاب والعولات
٣٧٠	٤٥٦	إيرادات من توزيعات أرباح أسهم
١٢٤ ٨٧٣	٧٩ ٧٤٣	صافي دخل المتاجرة
٢٨ ٤٩٨	٢٥ ٤٠٨	أرباح بيع إستثمارات مالية
(١٧ ٢٦١)	(٢٧ ٦٤٣)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإنتمان
(٣٥٧ ٥٤٣)	(٣٨٢ ١٠٢)	مصاروفات إدارية
(٦٠ ٣٤٦)	(٨٠ ٣١١)	مصاروفات تشغيل أخرى
<u>٣٩٣ ٥٤٧</u>	<u>٤٧٤ ٩٩١</u>	الربح قبل ضرائب الدخل
<u>(١٠٣ ٨٩٠)</u>	<u>(١٤٤ ١٠٤)</u>	عبء ضرائب الدخل
<u>٢٨٩ ٦٥٧</u>	<u>٣٣٠ ٨٨٧</u>	صافي أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
<u>١٧,٠٤</u>	<u>١٩,٤٦</u>	ربحية السهم (جنيه / سهم) الأساسي

- الإيضاحات المرفقة متممة للقواعد المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلاوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق المساهمين المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصرى)

البيان	رأس المال	إحتجازات	أرباح محظوظ	الإجمالي
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١٧٠٠٠٠٠	١٦٤٤	٣٠٢٣٦٩	٢٠٠٦٤٩٣
توزيعات أرباح عام ٢٠١٤	-	-	-	(١٦٢٨٣)
التحول إلى الأحتياطي الرأسالي	٧٦٩	-	-	(٦٢٨٣)
التحول إلى الأحتياطي القانوني	١٣٠٤٦	-	-	(٦٢٨٣)
التحول إلى إحتياطي مخاطر ينكمه عام	٤٤	-	-	(٤٤)
صافي التغير في القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتداولة للبيع بعد الفترات	-	-	-	٢٩٧٠١
صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣	٢٨٩٦٥٧	٢٨٩٦٥٧	-	٢٨٩٦٥٧
الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤	١٧٠٠٠٠٠	١٧٧٠٤	٥٦١٨٦٤	٢٣٠٩٥٦٨

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
 توزيعات أرباح عام ٢٠١٣
 التحول إلى الأحتياطي القانوني
 المحول إلى إحتياطي مخاطر ينكمه عام
 صافي التغير في القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتداولة للبيع بعد الفترات
 صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
 توزيعات أرباح عام ٢٠١٣
 المحول إلى إحتياطي مخاطر ينكمه عام
 صافي التغير في القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتداولة للبيع بعد الفترات
 صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤

- الإضافات المرفقة متحمة لقوائم المالية وتقراً منها.

العضو المنتدب

رئيس مجلس الإدارة

جورج جين مارى فان در نول

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

ملخص قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤

<u>٢٠١٣ سبتمبر ٣٠</u>	<u>٢٠١٤ سبتمبر ٣٠</u>	<u>(جميع المبالغ بالآلف جنيه مصرى)</u>
١٦٥١٤٨٠	١٨٥٤٨٢٤	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(٧١٧٢٢٠)	(١٥٤٣٣٥٣)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(١٦٢٨٣)	(٣٦٠٠٠)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٩١٧٩٧٧	(٤٨٥٢٩)	صافي (النقد) الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
<u>٦٦٨٢١٤٤</u>	<u>٧٩١٥٩٢٥</u>	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
<u>٧٦٠٠١٢١</u>	<u>٧٨٦٧٣٩٦</u>	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة متعممة للقواعد المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة
جويلام جين ماري فان در تول	هشام عبد الله قاسم القاسم

- التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال واحد وستون فرعاً ويوظف به ١٥٣٧ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد / هشام عبد الله قاسم القاسم.

قام بنك بي ان بي باريبيا فرنسا ببيع عدد ٦٠,١٨٢,٨٤٧ أسهم من أسهمه بينك بي ان بي باريبيا "ش.م.م" لبنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" ليصبح نسب المساهمة في البنك ٩٥,٢٪ و٤,٤٪ و٤,٠٪ و٦٤,٤٪ لكل من بنك الامارات دبي الوطني وبنك مصر وصندوق العاملين بينك القاهرة على التوالي بموجب إخطارات نقل الملكية الصادرة من بورصة الأوراق المالية، كما تم بيع أسهم بنك مصر و صندوق العاملين بينك القاهرة بالكامل إلى بنك الامارات دبي الوطني والإمارات دبي الوطني للأوراق المالية والإمارات للخدمات المالية في ٤ سبتمبر ٢٠١٣ ليصبح نسب المساهمة في البنك ٩٩,٩٩٪ و٠,٠٠١٪ على التوالي.

تم تعديل اسم البنك في السجل التجارى بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤ من بنك بي ان بي باريبيا"شركة مساهمة مصرية" ليصبح بنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية".

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل عضو مجلس الإدارة التنفيذي نيابة عن مجلس الإدارة في ٣ نوفمبر ٢٠١٤.

- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

- ١- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس والافصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة باعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

- ٢- الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولى ويخصم منها أية خسائر اضمحل في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبتت حق البنك في تحصيلها.

- ٣- ترجمة العملات الأجنبية

- ١- عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

2-3 المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وثبتت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البند التالية :-

▪ صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغضون المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.

▪ إيرادات (مصاروفات) تشغيل أخرى بباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصاروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف بأجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

أذون الخزانة

-4

يتم الإعتراف بأذون الخزانة بالميزانية بتكلفة إقتناصها وتظهر بالميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

الأصول المالية

-5

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة الغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولى بها.

1-5 الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغضون المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغضون المتاجرة إذا تم اقتناصها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتنقسم بناءً على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :
إذا كان ذلك التبويب سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.

• إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزءاً من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاماً يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2014

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحافظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقية إرتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقية لأداة الدين بما يسمح بتقييم الأداة المركبة ككل بما في ذلك الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- لا يتم إعادة تقييم أي مشتقة مالية نaculaً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تقييم أداة مالية أخرى أخرى نaculaً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

2-5 القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليس متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير حيث (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الأصول التي يبوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

3-5 الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلى بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأ.
- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحمل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناص تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".
- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الأصل المالي عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغانها أو انتهاء مدتها التعاقدية.
- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المستهلكة.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المترافقه التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة الكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محلية حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تعسیر الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

المقاصة بين الأدوات المالية

-6

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت للبنك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كان لديه النية لأجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

أدوات المشتقات المالية

-7

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تعسیر الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة ب تلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغييرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويث العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي يتعرض لها كما يلى :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

إيرادات ومصروفات العائد

-8

الإيضاحات المتممة للقائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2014

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتکاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلى هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأداء دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداء المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداء المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلى، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداء المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلى كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوسة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القائم المالية ، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلى :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنبة وفقاً لشروط عقد الجدوله لحين سداد 25% من أقساط الجدوله وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدوله المنتظمة) دون العائد المُمْهَش قبل الجدوله الذى لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدوله.

9- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلى للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلى وتدرج ضمن إيرادات العائد.

10- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

11- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافةً إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوصاً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مددين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

اضمحلال الأصول المالية

12-

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

1-12

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. وبعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحة ويشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيًّا مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائد.
- توقع إفلاس المقترض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل المنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادلة.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتواجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً ذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- في حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.
فإذا توافر دليل موضوعي على الاضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كقرض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر اضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذي تم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولى (ولا تؤخذ خسائر الائتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف ببعض الاضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس آية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي الساري وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. ولأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2014

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

خسائر اضمحلال قيمة أصل مالى مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأدلة مالية باستخدام أسعار سوق معلنـة وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

والأغراض تقدر الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشرًا على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاحتفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديد توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوقة بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أي اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

2-12 استثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالى أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو المعتد في القيمة العادلة للأدلة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ 10% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتدأ إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالى متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المترآكة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2014

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأصول غير الملموسة - 13

برامـج الحاسـب الـالـي

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسوب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها.

ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسوب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقعة الاستفادة منها وذلك من ثلاثة إلى خمس سنوات.

الأصول الثابتة

-14

تتمثل بصفة أساسية في مقارنات المركز الرئيسي والفرع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوصاً منها مجمع الإلءاك، و مجمع خسائر الاضمحلال – إن و حد. وتتضمن التكاليف التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتطاع بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مردج الحدث وكان من الممكن تحديد هذه التكاليف بدرجة موثوق بها. ويتم تحويل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التي تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأرضى بينما يتم حساب اهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

المبني	التجهيزات والإنشاءات
أثاث مكتبي وخرائط	5 سنوات
وسائل نقل	5 سنوات
نظم الية مت坦مة	5 سنوات
تجهيزات وتركيبيات	5 سنوات
ماكينات صرف آلي	7 سنوات

تبلغ الأعمار الانتاجية المقدرة للتحميمات والإنشاءات بالفروع المملوكة 10 سنوات وبالفروع المؤجرة 7 سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريبية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضروريًا. ويتم مراجعة الأصول القابلة للأهلاك بغرض تحديد الأضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، وتمثل القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

وتتحدد ارباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بذلك الأرباح (الخسائر) ضمن ايرادات (مصاريف) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

الابحاث

-15

¹⁰ طبقاً للقانون 95 لسنة 1995 المتاح على الموقع الإلكتروني www.moi.gov.eg، وتحت قвод الإتجار الأخرى عقود ايجار تشغيل..

الاستخراج 1-15

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكاليف الإيجار، بما في ذلك تكاليف الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصاريف في قائمة الدخل عن السنة التي حدث فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكاليف شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة وينهياً على مدار العمر الافتراضي المتبقى له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوصاً منهاً مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

النقدية وما في حكمها

-16

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتاء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي اللازمى، والأرصدة لدى البنك وأنون الخزانة.

المخصصات الأخرى

-17

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانونى أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث «ساعة» ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تغير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقى الخارج الذى يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقى الخارج ليس داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال. ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدروفة بها لسداد الالتزام ذات الأجل التى تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثيره بمعدل الضرائب السارى - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقد، أما إذا كان أجل السداد سنة فاقل يعترف بالإلتزام بالقيمة الأسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقد مؤثرة فيعترف بالإلتزام بالقيمة الحالية.

عقود الضمانات المالية

-18

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمه لعملائه من جهات أخرى، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسييدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقدير الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولى بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق للالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية في نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولى (مخصوصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بتأ Ubab الضمان كايراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية ليهما أكبر. وتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإداره. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بآلية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

مزايا العاملين

-19

نظم الاشتراك المحدد

هي لواحة معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع الاشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانونى أو حكمى لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تسلم الاشتراكات تحتفظ بامتلاك كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و إلى مدير الاستشار والتزام أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحويل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذي تستحق فيها وتندرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقعة توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعرف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية وكالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

ضرائب الدخل

-20

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة الفترة / السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغيرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيميتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مر ج بالمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

رأس المال

-21

1-21 تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناط كيان أو اصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

2-21 توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

3-21 أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم مالها يعترف بالأصول المشتراء كأصول خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصوصاً من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم الغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

أنشطة الأمانة

-22

يقوم البنك بمزولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانت وصناديق مزاياها ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

أرقام المقارنة

-23

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتوافق مع التغيرات في عرض القوائم المالية للفترة/ للسنة الحالية.

24- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكنه من الاستمرار في توليد عائد للملاكين والأطراف الأخرى التي تعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل 2 واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلى :

- الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية الفترة/ السنة المالية مبلغ 1.700 مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن 10%. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك 16.01% في نهاية سبتمبر 2014.

ويكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشرريتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

ت تكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسي المستمر (Going Concern Capital – Tier One) و رأس المال الأساسي الأضافي (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند(Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلى :-

- 1 45% من قيمة احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- 2 45% من قيمة الاحتياطي الخاص.
- 3 45% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجباً).
- 4 45% من رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- 5 45% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحافظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- 6 45% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة و الشقيقة.
- 7 الأدوات المالية المختلطة.
- 8 القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك 20% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- 9 مخصص خسائر الأضمحلال للفروض و التسهيلات و الالتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن 1.25% من إجمالي الأصول و الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2014

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتى :

- 1 مخاطر الائتمان
- 2 مخاطر السوق
- 3 مخاطر التشغيل

و يتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 150% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمادات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويلخص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل 2 في نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

<u>٢٠١٣ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠١٤ سبتمبر ٣٠</u>	<u>رأس المال</u>
للشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)		
1 700 000	1 700 000	اسهم رأس المال (بالصافي)
24 196	24 196	الاحتياطي العام
86 053	86 053	الاحتياطي القانوني
1 629	1 629	احتياطيات أخرى
293 192	293 192	الإرباح المحتجزة
228	241	رأس المال الأساسي الإضافي Additional Going Concern
-	(143 045)	اجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي، المستمر CommonEquity
2 105 298	1 962 266	اجمالي رأس المال الأساسي
الشريحة الثانية		
86	86	45% قيمة الاحتياطي، الخاص
4 443	-	45% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية إذا كان، موجهاً
130 940	146 261	مخصص خسائر الأضمحلال للظروف، والتسهيلات، والالتزامات العرضية المنظمة
135 469	146 347	(Gone-Concern Capital) اجمالي الشريحة الثانية
الاصول والالتزامات العرضية مرحلة باوزان مخاطر		
7 675 235	8 959 889	الاصول داخل الميزانية
2 799 952	2 746 276	الالتزامات العرضية وارتباطات
10 230	5 590	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف مقابل
1 455 400	1 455 400	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
-	2 520	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
11 940 817	13 169 675	اجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
18.77%	16.01%	معيار كفاية رأس المال (%)

25- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال الفترة/ السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تنفيذ التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقة، وفيما يلى أهم البنود التي يستخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الأض محلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقدير الأض محلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الأدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الأض محلال المحمول على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر انتقامية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الأض محلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اض محلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يحدد البنك اض محلال الاستثمار في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو متعدد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو متقدماً إلى حكم شخصي. ولا تأخذ هذا الحكم، يقوم البنك بتنقيح - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اض محلال عندما يتواجد دليل على وجود تدهور في حالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك اض محلال الاستثمار في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع وتتوفر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل اض محلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالإض محلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اض محلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجموع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

وإذا تم اعتبار كل إنخفاض في القيمة العادلة يمثل اض محلالاً، فإن البنك سوف يتکبد أرباح (خسائر) إضافية بمقدار (140.858) ألف جنيه تمثل تحويل احتياطي القيمة العادلة السالبة إلى قائمة الدخل.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وستستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة (Counterparty) والذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

الايضاحات المتممة للفوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2014

(جميع المبالغ الواردة بالاوضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

نظرأ لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهاية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لنطاقات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهاية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في الفترة / السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

		صافي دخل المتاجرة
122 996	77 486	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
418	2 408	أرباح (خسائر) تقدير مشتقات مالية:
(4)	-	أرباح تقدير عقود صرف أجله
1 354	-	(خسائر) تقدير مبادلة سعر العائد
109	(151)	أرباح تقدير عقود خيار عملات
124873	79743	(خسائر) أرباح تقدير اصول ماليه بعرض المتاجرة
		الإجمالي

- نصيب السهم في الربح -

30 سبتمبر 2013	30 سبتمبر 2014	
289 657	330 887	صافي أرباح الفترة
17 000	17 000	المتوسط المرجح للأسهم العادي المصدرة
17.04	19.46	نسبة السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين

الإيضاحات المتممة للقائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2014

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الحركة على مخصص خسائر إضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال الفترة كانت كما يلى:

الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

الإجمالي	مجموعات مشابهة	محدد	
372 618	138 711	233 907	رصيد المخصص في 31 ديسمبر 2013
80 283	57 929	22 354	عبد الإضمحلال
(52 640)	(45 944)	(6 696)	رد الإضمحلال
1 854	1 603	251	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية
465	-	465	متحصلات من قروض سبق إدامتها
(88 881)	-	(88 881)	المستخدم من المخصصات خلال الفترة
313 699	152 299	161 400	رصيد المخصص في آخر الفترة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

الإجمالي	مجموعات مشابهة	محدد	
326 390	114 675	211 715	رصيد المخصص في 31 ديسمبر 2012
107 304	72 358	34 946	عبد الإضمحلال
(59 909)	(50 996)	(8 913)	رد الإضمحلال
5 123	2 674	2 449	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية
-	-	-	متحصلات من قروض سبق إدامتها
(6 290)	-	(6 290)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
372 618	138 711	233 907	رصيد المخصص في آخر السنة

- أدوات المشتقات المالية

وفىما يلى القيم العادلة للمشتقات المالية المحافظ بها بغرض المتاجرة:

٢٠١٣ ديسمبر ٣١

٢٠١٤ سبتمبر ٣٠

القيمة العادلة الالتزامات الأصول	القيمة العادلة الالتزامات الأصول	(أ) المشتقات المحافظ بها بغرض المتاجرة			
		المبلغ التعاقدي / الافتراضي	المبلغ التعاقدي / الافتراضي	المبلغ التعاقدي / الافتراضي	المبلغ التعاقدي / الافتراضي
1 421	8 366	461 179	5 296	20 283	827 554
2 851	2 851	293 656	-	-	-
4 272	11 217		5 296	20 283	
اجمالي أصول / التزامات المشتقات المحافظ بها بغرض المتاجرة					
4 272	11 217		5 296	20 283	

مشتقات العملات الأجنبية

عقود عملة آجلة

عقود خيارات العملات (خارج
المقصورة)

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2014

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- أصول مالية بغرض المتاجرة

<u>٢٠١٣ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠١٤ سبتمبر ٣٠</u>
5 957	5 907
<u>5 957</u>	<u>5 907</u>

(أ) أدوات دين:

سندات حكومية

اجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة

- استثمارات مالية متاحة للبيع

<u>٢٠١٣ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠١٤ سبتمبر ٣٠</u>
2 846 079	4 216 831
<u>4 137</u>	<u>4 185</u>
<u>2 850 216</u>	<u>4 221 016</u>

(أ) أدوات دين:

أدوات دين مدرجة في السوق بالقيمة العادلة

(ب) أدوات حقوق ملكية:

أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة

اجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية الفترة / السنة المالية.

<u>٢٠١٣ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠١٤ سبتمبر ٣٠</u>
281 510	49 319
<u>2 564 569</u>	<u>4 167 512</u>
<u>2 846 079</u>	<u>4 216 831</u>
<u>2 846 079</u>	<u>4 216 831</u>
<u>2 846 079</u>	<u>4 216 831</u>

أرصدة متداولة

أرصدة غير متداولة

أدوات دين ذات عائد ثابت

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2014

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

استثمارات في شركات تابعة -

نسبة المساهمة	أرباح الشركة	إيرادات الشركة	الالتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	آخر الفترة الحالية 30 سبتمبر 2014
%	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه		
99,8	6441	71194	29173	157705	مصر	شركة الامارات دبي الوطني للتاجير التمويلي

نسبة المساهمة	أرباح الشركة	إيرادات الشركة	الالتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	آخر سنة المقارنة 31 ديسمبر 2013 والمعدلة بقرار الجمعية العامة العادلة المنعقدة في 2014/03/26
%	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه		
99,8	9119	107778	78676	200766	مصر	شركة بي إن بي باريبا للتاجير التمويلي

أصول أخرى -

٢٠١٣ ديسمبر ٣١ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤

110 230	206 333	إيرادات مستحقة
11 346	17 759	مصرفوفات مقدمة
842	-	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
439	439	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم المخصص)
2 778	2 769	تأمينات وعهد
23 475	42 298	أخرى (بعد خصم المخصص)
<u>149 110</u>	<u>269 598</u>	<u>الإجمالي</u>

- ودائع العملاء

<u>31 ديسمبر 2013</u>	<u>30 سبتمبر 2014</u>	
6 885 992	8 465 245	ودائع تحت الطلب
6 098 845	5 779 775	ودائع لأجل وبأخطار
2 313 272	2 763 241	شهادات إيداع وإدخار
1 288 227	1 464 379	حسابات توفير
184 910	188 815	ودائع أخرى
<u>16 771 246</u>	<u>18 661 455</u>	<u>الاجمالي</u>
9 152 523	10 612 988	ودائع مؤسسات
7 618 723	8 048 467	ودائع أفراد
<u>16 771 246</u>	<u>18 661 455</u>	<u>الاجمالي</u>
4 357 130	4 405 915	أرصدة بدون عائد
<u>12 414 116</u>	<u>14 255 540</u>	<u>أرصدة ذات عائد ثابت</u>
<u>16 771 246</u>	<u>18 661 455</u>	<u>الاجمالي</u>
14 457 974	15 898 214	أرصدة متداولة
<u>2 313 272</u>	<u>2 763 241</u>	<u>أرصدة غير متداولة</u>
<u>16 771 246</u>	<u>18 661 455</u>	<u>الاجمالي</u>

- التزامات أخرى

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٣</u>	<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٤</u>	
52 730	50 471	عوائد مستحقة
64	48	إيرادات مقدمة
168 291	205 311	مصرفوفات مستحقة
<u>155 142</u>	<u>191 679</u>	أرصدة دائنة متعددة
<u>376 227</u>	<u>447 509</u>	<u>الاجمالي</u>

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به 2,500 مليون جنيه مصرى في 30 سبتمبر 2014 (31 ديسمبر 2013: 2.500 مليون جنيه مصرى) وبلغ رأس المال المصدر 1,700 مليون جنيه مصرى في 30 سبتمبر 2014 (31 ديسمبر 2013: 1.700 مليون جنيه مصرى) مقسم على 17 مليون سهم بقيمة اسمية 100 جنيه مصرى للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

قام بنك بي ان بي باريبيا فرنسا ببيع عدد 16,182,847 سهم من أسهمه بينك بي ان بي باريبيا "ش.م.م" لبنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" لتصبح نسب المساهمة في البنك 95.2% و 4.4% لكل من بنك الامارات دبي الوطني و بنك مصر و صندوق العاملين بينك القاهرة على التوالي بموجب اخطارات نقل الملكية الصادرة من بورصة الأوراق المالية ، كما تم بيع أسهم بنك مصر و صندوق العاملين بينك القاهرة بالكامل إلى بنك الامارات دبي الوطني و الامارات دبي الوطني للأوراق المالية و الامارات للخدمات المالية في 4 سبتمبر 2013 لتصبح نسب المساهمة في البنك 99.998% و 0.001% و 0.001% على التوالي.

تم تعديل اسم البنك في السجل التجاري بتاريخ 19 يناير 2014 من بنك بي ان بي باريبا" شركة مساهمة مصرية " ليصبح بنك الامارات دبي الوطني" شركة مساهمة مصرية".

- **الموقف الضريبي**

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم تسوية نهاية من بداية النشاط حتى عام 2008.
- تم فحص عام 2009/2010 وتم عمل اللجنة الداخلية(يوجد بعض البنود اعادة فحص).
- تم تقديم المستندات عامى 2011/2012 للفحص ولم نخطر حتى تاريخه.
- تم تقديم الاقرار الضريبي عن عام 2013 وتم السداد ولم نخطر للفحص.

- **أحداث هامة**

تم في تاريخ 18 ديسمبر 2012 توقيع عقد بيع مبدئي للاسم الم المملوكة لبنك بي ان بي باريبا - باريس الى بنك الامارات دبي الوطني وقد تم الحصول على موافقة البنك المركزي المصري بتاريخ 22 يناير 2013 و تم الحصول على موافقه الهيئة العامة الاستثمار بتاريخ 29 ابريل 2013 و تم نقل الملكية بالبورصة بتاريخ 9 يونيو 2013. تم تعديل اسم البنك في السجل التجاري بتاريخ 19 يناير 2014 من بنك بي ان بي باريبا" شركة مساهمة مصرية" ليصبح بنك الامارات دبي الوطني" شركة مساهمة مصرية".